

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

يوم دراسي

حول تقنيات الطعن بالنقض في المادتين المدنية و الجزائرية

في القانون الجزائري و القانون الفرنسي

الأربعاء 31 مارس 2021 بالقليلة

المحامون المعتمدون

لدى مجلس الدولة و محكمة النقض

(المادة المدنية)

الأستاذ Me Bruno Odent,

محام معتمد لدى مجلس الدولة و محكمة النقض

فرنسا

ترجمة: المستشار، رئيس قسم الوثائق والدراسات القانونية والقضائية

المتقاعد: عبد العزيز أمقران

المحامون المعتمدون لدى مجلس الدولة و محكمة النقض

توجد في فرنسا، منظمة محامين متخصصة، يتولى أعضاؤها الدفاع أمام الجهتين القضائيتين الأعلى على الهرم القضائي: مجلس الدولة بالنسبة للقضاء الإداري، ومحكمة النقض بالنسبة للقضاء العادي.

خطة المداخلة:

- I. تقديم منظمة المحامين لدى مجلس الدولة و محكمة النقض
- II. مسألة الاحتكار الذي يتمتع به هؤلاء المحامون
- III. خصوصية تدخلهم، المرتبط بخصوصية رقابة النقض
- IV. تحليل مهمة المحامين لدى مجلس الدولة و محكمة النقض
- V. مستقبل دور الجهات القضائية العليا.

I. تقديم منظمة المحامين المعتمدين لدى مجلس الدولة و محكمة النقض

- منظمة مستقلة
- تضمّ ضبّاطا عموميين (Officiers ministériels) ...
- يحتكرون، من حيث المبدأ، تمثيل الطرفين و تناول الكلمة أمام الجهتين القضائيتين العلويتين (و لكن ليس أمام المجلس الدستوري و لا، بطبيعة الحال، أمام محكمة العدل الأوروبية أو أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان).
- و لهذا الاحتكار استثناءات:
- 1) استثناءات بحكم المادة
- 2) استثناءات في صالح بعض الأشخاص العامة
- 3) استثناءات على احتكار المرافعة (الاستعجال أمام مجلس الدولة، جلسات الغرفة الاجتماعية بمحكمة النقض).

II. مسألة الاحتكار

يستمد أصله من اعتبارات تاريخية: إنشاء المكاتب (offices) كان يشكل مصدر دخل للملك.

أمام محكمة النقض، له شرعية ، لا جدال فيها : تقنية النقض لها خصوصية تفترض ممارسة يومية.

إلى غاية 2004 كانت القضايا العمالية معفاة من التأسيس الإلزامي للمحامي. تمّ إغراق الغرفة الاجتماعية بملفات لا تميز بين الواقعة و القانون. يعيد الطرفان أمام محكمة النقض المناقشة التي لم تقنع قضاة الموضوع ، و هو ما كان يؤدي إلى نسبة رفض معتبرة و لكن كذلك إلى إغراق الغرفة، إضرارا بالملفات التي كانت تطرح مسائل قانونية حقيقية.

في مجلس الدولة، كانت المسألة أكثر حساسية لأنه، وإلى غاية الإصلاح الداخلي حيز التطبيق سنة 1990 لم يكن مجلس الدولة قاضي نقض إلا في جانب قليل من نشاطه، ولكن، وإلى غاية 1993، كان هو قاضي منازعات تجاوز السلطة، وهو ما كان يبرر وجود منظمة محامين متخصصة.

باختصار، لم يكن هناك الكثير مما يبرر الاحتكار بين 1953 و 1990، مع التحفظ والقول بضعف الإقبال على المنازعات الإدارية في مكاتب المحامين بالمنظمات. وأدى تطور هذه المنازعات وإحداث المجالس القضائية الاستئنافية سنة 1990 إلى الانتعاش بحيث يوجد الآن عبر كامل الإقليم، مكاتب محاماة متخصصة في القانون الإداري.

واليوم، سواء أمام الجهات القضائية العادية أو الإدارية، تبدو مكانة المحامين المعتمدين لدى مجلس الدولة و محكمة النقض مبررة تمام التبرير: هل الطبيب العام أو الاختصاصي، مؤهل تقنيا لإجراء عملية جراحية، هذا ما يمكن النظر به إلى الطعن بالنقض،

يؤدي بنا هذا إلى التساؤل عن خصوصية المهمة الممارسة، لحساب المتقاضين، من طرف المحامين المعتمدين لدى مجلس الدولة ومحكمة النقض

(Avocats aux conseils)

III. خصوصية تدخل المحامين المعتمدين لدى مجلس الدولة ومحكمة النقض

- المحامون لدى مجلس الدولة ومحكمة النقض محامون مهمتهم، كالمحامين الآخرين، هي العمل على ربح القضايا لربائهم.
- ولكن الخصوصية تكمن في وسائل الوصول إلى هذا الهدف.
- يتم أمام قضاة الموضوع ربح القضية من حيث الوقائع والقانون: بينما يتم ربح الطعن بالنقض من حيث القانون.
- وهذا يفترض التمييز بين الواقعة والقانون:
 - o نظرة جديدة (المصالح المتخصصة لشركات التأمين)
 - o ممارسة يومية.

مثال: رجلان يصطدمان ببعضهما البعض؛ مجلس قضاء الاستئناف يحكم على A بسبب كونه هو المتسبب في الضرر اللاحق بـ B؛ لا يمكن القول أمام محكمة النقض "لا لست أنا من أسقط B" لأن هذه واقعة؛ ولكنه يستطيع القول "لست مسؤولاً إلا على خطئي غير أن مجلس قضاء الاستئناف لم يعاين بأنني كنت مخطئاً" إنه خطأ في القانون.

- فلنكن أكثر دقة: إذا صرّح مجلس قضاء الاستئناف بأن A مسؤول، اعتماداً على واقعة أنه هو من أسقط B، فهذا خطأ في القانون. إذا اكتفى مجلس قضاء الاستئناف بالنص على أن A مسؤول بدون إبرار خطأ منه، فهذا انعدام للأساس القانوني (أ ق). إن هذا نوعاً من إدخال الواقعة في القانون، وهذا يبين بأن الحد بينهما غير قاطع، و رقابة النقض هنا بالنسبة لي، الأكثر دقة.

IV. تحليل مهمة المحامين المعتمدين لدى مجلس الدولة ومحكمة النقض:

- يبين المثال السابق أهمية تحرير المحررات (المذكرات) أمام محكمة النقض؛ وبالأخص أوجه النقض.
- أشرح هذا: انعدام الأساس القانوني يسمح للجهة القضائية متلقية الإحالة بإعادة نفس القرار، بينما الخطأ في القانون لا يمكنها من ذلك، ما عدا، ما إذا تمردت (Se rebeller)، وهذا غير ممنوع عليها ولكنه نادر جداً. وهنا، تكمن أهمية اختيار وجه النقض خاصة وأن محكمة النقض هي الجهة القضائية الأعلى.

فما العمل، بالملموس، عند وصول ملف إلى مكتب المحامي؟

- بداءة ما هي قناة وصوله؟
- يجب فحص القرار في نظر حكم الدرجة الأولى والمذكرات المتبادلة في الاستئناف.
- يجب في ضوء هذا الفحص، نصح الزبون في صالحه ولكن كذلك في صالح المؤسسة القضائية. ويجب أن ينصب هذا النصح على ما هو أبعد من قرار محكمة النقض (ما جدوى نقض من أجل عيب في الشكل إذا كان حكم قضاة الموضوع صحيحًا من حيث القانون)
- قرار مواصلة أو عدم مواصلة الإجراءات يرجع إلى المتقاضي ولكن المحامي المعتمد، من جهته، حر في قراره ويمكنه رفض الطعن أو إثارة وجه.
- وهنا تصل لحظة الحقيقة: تحرير وجه، وصف هندسة الوجه، وجه نقض لكل جانب من جوانب المنطوق المنتقد.
- متابعة الملف أثناء الإجراءات (دفاع المدعى عليه، التقرير الموضوعي للمستشار المقرر، رأي المحامي العام).
- ثم تأتي الجلسة والمداولة.
- النصح بخصوص اللجوء إلى الجهة القضائية، متلقية الإحالة.

V. مستقبل وظيفة الجهات القضائية العليا

- هل من المعقول إلزام الجهات القضائية العليا بالفصل في جميع الطعون المعروضة عليها؟
- يتلقى مجلس الدولة، سنويا حوالي 10.000 ملف منازعات.
- تتلقى الغرف المدنية لمحكمة النقض سنويا حوالي 20.000 طعن.
- وتتلقى الغرفة الجنائية حوالي 7.000 طعن.
- **المسألة لا تطرح من حيث مدة الفصل:**
 - مجلس الدولة: الأجل المتوسط المتوقع: 6 أشهر.
 - النقض المدني: 400 يوم.

● النقض الجنائي: 180 يوماً.

- المسألة تطرح من حيث كرامة الجهة القضائية.

● مجلس الدولة؛ 50% مفصول فيها بأوامر و 35% مفصول فيها من طرف الغرفة المنعقدة وحدها.

● النقض المدني: قرارات رفض غير مسببة تسببها خاصة 35%

● النقض الجنائي: عدم الجدارة بالقبول (Non-admission)؛ 45%.

- هل من المقبول أن تخصص الجهة القضائية مثل هذا الوقت الكبير لملفات لا تستحقه؟

- ولكن هناك الوجه الآخر للميدالية:

○ من بين الـ 10.000 ملف المعروضة على مجلس الدولة، حوالي 3.000 طعن بالنقض مطعون بها في قرارات المجالس القضائية الاستئنافية، التي تفصل في 30.000 ألف طعن (Recours) (أي ما يعادل نسبة طعن 10%؛ هل هي نسبة مبالغ فيها؟)

○ الغرف المدنية لمحكمة النقض تنطق بـ 25% من قرارات النقض و بـ 18% من قرارات النقض بدون إحالة، أي ما مجموعه 43% من الطعون بالنقض الخاضعة لإعمال رقابة محكمة النقض.

○ الغرفة الجنائية تنطق بـ 21% من قرارات النقض.

- هذه الأرقام تتحدث بنفسها: تلعب الجهات القضائية العليا دورًا أساسيًا في الحفاظ على نوعية العدالة.

- إرساء طريقة للتصنيفية، إمّا على أساس أهمية النزاع (من وجهة نظر الجهة القضائية ولكن من غير وجهة نظر المتقاضين) أو على أساس أهمية النقطة القانونية المطروحة، من شأنه أن يؤدي إلى ترك أحكام تصبح نهائية وهي تستحق الرقابة.

- المحامون المعتمدون لدى مجلس الدولة ومحكمة النقض – وليس من باب هاجس التضامن المهني خاصة وأنهم هم من يعاني أكثر من شغف واندفاع من يمكن تسميتهم بـ"الطاعنين المتعودين" – لن يوافقوا على إصلاح يحد من الوصول إلى القاضي الأعلى.

ويبدو أنّ مثل هذا المشروع قد تم التخلي عنه حالياً.

وثائق مرفقة

معطيات إحصائية

- جدول 1.1: طعون مسجلة ومفصول فيها ومدة الفصل.
- جدول 3.1: توزيع القرارات الصادرة حسب الفئات، فاصلة في طعون تم ولم يتم التحقيق فيها (مثل التنازل).
- جدول 4.1: توزيع القرارات الصادرة حسب الفئات، فاصلة في طعون تم التحقيق فيها.